

جامعة - باتنة 1- الحاج لخضر.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التسيير - ماستر السداسي الثاني 2017-2018

أسئلة امتحان مقياس: " الرقابة والتدقيق في القطاع الحكومي".

اجب على ما يلي:

- 1- شروط تعيين المراقب المالي؟ ( 5 نقاط ).
- 2- أهداف رقابة المفتشية العامة للمالية؟ (05 نقاط).
- 3- أهم اختصاصات مجلس المحاسبة؟ ( 5 نقاط ).
- 4- أهم خطوات الرقابة من منظور وظيفي؟ ( 05 نقاط ).

أمنياتي للجميع بالتوفيق.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم التسيير.

الإجابة النموذجية لأسئلة امتحان الرقابة والتدقيق في القطاع الحكومي، السداسي

الثاني - ماستر - 2018/2017.

ج1- يتم تعيين المراقب المالي بقرار من وزير المالية وذلك من بين:

1- رؤساء المفتشين محللين للميزانية.

2- المتصرفون المستشارون الذين يثبتون 05 سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.

3- مفتشين محللين مركزيين للميزانية الذين يثبتون 05 سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.

4- المتصرفان الرئيسيان اللذان يثبتون 05 سنوات من الخدمة بهذه الصفة بالإدارة بالميزانية.

5- المتصرفين الرئيسيين الذين يثبتون 08 سنوات من الخدمة بإدارة الميزانية.

ج2- تتمثل أهداف رقابة المفتشية العامة للمالية في الآتي:

1- تقييم أداءات أنظمة الميزانية.

2- التقييم الاقتصادي والمالي لنشاط شامل أو قطاعي أو فرعي لكيان اقتصادي.

3- التدقيق أو الدراسات أو التحقيقات أو الخبرات ذات الطابع الاقتصادي والمالي و المحاسبي.

4- تقييم شروط تنفيذ السياسات العمومية وكذا المتعلقة بها.

5- تقييم شروط استغلال وتسيير المصالح العمومية من طرف المؤسسات الامتيازية مهما كان نظامها.

6- التدقيق والتحقيق والمراجعة.

ج3- يختص مجلس المحاسبة الجزائري برقابة التسيير المالي لمصالح الدولة والجماعات

الإقليمية و الهيئات العمومية التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية، وهو أيضا مؤهل لرقابة:

## كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم التسيير.

الإجابة النموذجية لأسئلة امتحان الرقابة والتدقيق في القطاع الحكومي، السداسي

الثاني - ماستر - 2018/2017.

ج1- يتم تعيين المراقب المالي بقرار من وزير المالية وذلك من بين:

1- رؤساء المفتشين محللين للميزانية.

2- المتصرفون المستشارون الذين يثبتون 05 سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.

3- مفتشين محللين مركزيين للميزانية الذين يثبتون 05 سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.

4- المتصرفان الرئيسيان اللذان يثبتون 05 سنوات من الخدمة بهذه الصفة بالإدارة بالميزانية.

5- المتصرفين الرئيسيين الذين يثبتون 08 سنوات من الخدمة بإدارة الميزانية.

ج2- تتمثل أهداف رقابة المفتشية العامة للمالية في الآتي:

1- تقييم أداءات أنظمة الميزانية.

2- التقييم الاقتصادي والمالي لنشاط شامل أو قطاعي أو فرعي لكيان اقتصادي.

3- التدقيق أو الدراسات أو التحقيقات أو الخبرات ذات الطابع الاقتصادي والمالي و المحاسبي.

4- تقييم شروط تنفيذ السياسات العمومية وكذا المتعلقة بها.

5- تقييم شروط استغلال وتسيير المصالح العمومية من طرف المؤسسات الامتيازية مهما كان

نظامها.

6- التدقيق والتحقيق والمراجعة.

ج3- يختص مجلس المحاسبة الجزائري برقابة التسيير المالي لمصالح الدولة والجماعات

الإقليمية و الهيئات العمومية التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية، وهو أيضا مؤهل لرقابة:

1- المرافق العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري والتي تكون أموالها ومواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية.

2- مراقبة الأسهم العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مهما يكن وضعها القانوني والتي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق أو الهيئات العمومية الأخرى جزءاً من رأس مالها.

3- الهيئات التي تقوم في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما لتيسير الأحكام الإجبارية للتأمين والحماية الاجتماعيين.

4- يؤهل مجلس المحاسبة لمراقبة نتائج استعمال المساعدات الممنوحة من الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق العمومية أو كل هيئة أخرى خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة.

5- مراقبة استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات مهما كانت وضعيتها القانونية التي تلجأ إلى التبرعات العمومية من أجل دعم القضايا الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتربوية والثقافية على الخصوص.

ج4- أهم خطوات الرقابة من منظور وظيفي تتم على النحو التالي:

أ- متابعة العملية الإدارية وفحصها قبل وإثناء وبعد العمل.

ب- مقارنة النتائج بالمعايير الموضوعة مسبقاً.

ج- اكتشاف الخطأ الإداري أو المالي أو الفني إن وجد.

د- التصدي لهذا الخطأ والعمل فوراً على تصحيحه من قبل أن يتفاقم.

هـ- وضع الترتيبات المساعدة للحد من تكرار هذا الخطأ أو التقليل من حدوثه مستقبلاً.